الأمم المتحدة

TD/B/67/5

Distr.: General
5 August 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة السابعة والستون
جنيف، 2–3 تموز/يوليه، و7–9 أيلول/سبتمبر،
و28 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020
البند 10 من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة

مذكرة من أمانة الأونكتاد* ** ***

موجز

تشهد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة تحولاً من سيء إلى أسوأ. حيث تستمر معدلات الفقر والبطالة المرتفعة، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثالثة على التوالي. وحتى قبل حدوث الصدمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة مرض كورونا (كوفيد–19)، كان من المتوقع أن ينزلق الاقتصاد إلى الركود في عامي 2020 و2021، ولا تزال المرأة الفلسطينية تتعرض لأضرار إضافية بسبب الاحتلال. وأصبحت التوقعات الاقتصادية أشد قتامة بسبب ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية، والتداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد–19، وتعثر تدفقات المعونة، وفقدان مئات الملايين من الدولارات بسبب اقتطاعها أو تسربها إلى الخزانة الإسرائيلية. وبحلول نيسان/أبريل 2020، أي بعد شهر واحد من بدء جائحة كوفيد–19،

* ليس في التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيها ما ينطوي على التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. ووفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، تعني الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى الأرض أو الأرضي الفلسطينية المحتلة قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويشير استخدام كلمة "فلسطين" إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت السلطة الفلسطينية. أما الإشارات إلى "دولة فلسطين" فهي متسقة مع الرؤية التي أُعرب عنها في قرار مجلس الأمن 1397(2002) وقرار الجمعية العامة 19/76(2012)

** يحظر اقتباس محتويات هذا التقرير في الصحافة قبل الساعة 17/00 من يوم 8 أيلول/سبتمبر 2020 بتوقيت غرينتش.

*** تقرر نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر الاعتيادي لأسباب خارجة عن سيطرة أمانة الأونكتاد.

GE.20-10465(A)
2010465

الرجاء إعادة الاستعمال

انخفضت الإيرادات المالية للسلطة الفلسطينية إلى أدنى مستوياتها منذ 20 عاماً. ويشكل استمرار الاحتلال والاتجاهات الحالية للمساعدات المقدمة من المانحين تهديداً لوجود السلطة الفلسطينية في حد ذاتها. ويمكن للمانحين أن يعززوا الدعم المالي، وبإمكان المجتمع الدولي أن يؤدي دوراً رئيسياً في هذا الصدد بما يتماشى مع القانون الدولي.

وواصل الأونكتاد، على الرغم من محدودية الموارد من خارج الميزانية، تقديم الدعم والتدريب والخدمات الاستشارية للمؤسسات الفلسطينية في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. ولا بد من توفير موارد إضافية من خارج الميزانية لكي يتسنى للأونكتاد الاستجابة للقرارات 20/69 و12/70 و20/71 و13/72 و18/73 و10/74 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والحفاظ على قدرته على دعم الشعب الفلسطيني.

أولاً- الأوضاع المزرية والتوقعات القاتمة قبل ظهور جائحة كورونا

1- كان أداء الاقتصاد الفلسطيني ضعيفاً قبل ظهور جائحة كوفيد-19، وكانت الظروف العامة غير مواتية. فقد ضعفت القاعدة الإنتاجية بسبب تكرر الأعمال العدائية، والتشظي الجغرافي والاقتصادي، والتأخر التكنولوجي، والقيود المفروضة على استيراد المدخلات والتكنولوجيات، وفقدان الأراضي والموارد الطبيعية، والتوسع الاستيطاني، وتسرب الموارد الضريبية، ووصول اقتصاد قطاع غزة إلى حافة الانهيار.

2- ولم يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من استعادة الزخم في عام 2019، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 0,9 في المائة فقط، وهو ليس أفضل بكثير مما كان عليه في العامين السابقين. وكان السبب وراء هذا التباطؤ انخفاض الاستهلاك والاستثمار العام والخاص. وانخفض معدل النمو في الضفة الغربية إلى 1,15 في المائة بعد أن كان 2,3 في المائة في عام 2018، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2012 (انظر الشكل). وفي الوقت نفسه، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في غزة في صفرياً تقريباً، وبالتالي لم تتمكن غزة من التعافي من انكماشين متتاليين: 7,7 في المائة في عام 2017 و3,5 في المائة في عام 2018. ولذلك، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1,6 في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة للسنة الثالثة على التوالي، حيث انخفض بنسبة 1,1 في المائة في الضفة الغربية و2,8 في المائة في غزة.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

(بالنسبة المئوية)

المصدر: الأونكتاد

3- وعلى غرار السنوات الأخيرة، كان النمو الاقتصادي الضعيف يعتمد على قطاعي الخدمات والبناء اللذين كان معدل نموهما 2,9 في المائة و1,1 في المائة، على التوالي. وفي الوقت نفسه، واصل قطاع السلع القابلة للتداول تراجعه المضطرد، حيث انكمش القطاع الزراعي بنسبة 1 في المائة وسجل القطاع الصناعي نمواً بنسبة 0,2 في المائة[(1)].

4- وخلال العقد الماضي، واصلت السلطة الفلسطينية إجراء إصلاحات مالية بعيدة المدى ونجحت في خفض العجز المالي من 23,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 إلى 6,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. وقد تحقق ذلك أساساً من خلال تحسين تحصيل الإيرادات وتخفيض تكاليف الأجور من 24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 إلى نحو 11 في المائة. وعلى الرغم تعذر تحصيل الضرائب في غزة، تمكنت السلطة الفلسطينية من توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة الإيرادات العامة، واحتواء النفقات. ويعكس العجز المتبقي انفصال غزة إدارياً، حيث إن تمويل السلطة الفلسطينية للضفة الغربية لا يعاني من عجز[(2)].

5- وقد رسّخ بروتوكول باريس اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل من خلال اتحاد جمركي لا يترك مجالاً لسياسات اقتصادية فلسطينية مستقلة. فهو يربط الأرض الفلسطينية المحتلة بالسياسات التجارية، وهيكل التعريفات الجمركية ومعدل ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل. وعلاوة على ذلك، تقوم السلطات الإسرائيلية بتحصيل عائدات الضرائب التجارية نيابة عن السلطة الفلسطينية وتحولها إليها. وهذا الإجراء يمكّن إسرائيل من السيطرة على ثلثي الإيرادات الضريبية الفلسطينية، وهذه وسيلة ضغط عادة ما يتم استغلالها، وتنطوي على تسرب موارد مالية فلسطينية إلى الخزانة الإسرائيلية تقدّر بمئات الملايين من الدولارات سنوياً. وحسب تقديرات جزئية للأونكتاد، فإن تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية، من ستة مصادر رئيسية، يشكل 3,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني أو 17,8 في المائة من مجموع الإيرادات الضريبية. ويقدر التسرب المالي التراكمي في الفترة 2000-2017 بمبلغ 5,6 مليار دولار، أو 39 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. ويمكن أن يشكل وقف تسرب الموارد المالية الفلسطينية الكبير إلى إسرائيل عنصراً أساسياً لضمان الاستدامة المالية للأرض الفلسطينية المحتلة[(3)].

6- وقد اتخذ الوضع المالي للسلطة الفلسطينية منعطفاً سلبياً حاداً في أوائل عام 2019. ففي تموز/يوليه 2019 بدأت حكومة إسرائيل تطبيق قانون يقضي بخصم مبلغ 12 مليون دولار في الشهر من إيرادات التخليص الجمركي الفلسطينية، وهو ما يعادل المبالغ التي تدفعها السلطة الفلسطينية لأسر السجناء الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين الذين قتلوا في هجمات أو هجمات مزعومة ضد الإسرائيليين. وردّت السلطة الفلسطينية بأنها لن تقبل أي تحويلات أقل من المبلغ الكامل الذي تستحقه من إيرادات التخليص الجمركي التي تمثل ثلثي إيراداتها المالية. ولكن بعد ستة أشهر من وقف تحويل الإيرادات، أجبر الوضع المالي الناجم عن ذلك السلطة الفلسطينية على قبول استلام إيرادات التخليص الجمركي المخفّضة.

---

(1) الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، 2019، أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2019، فضلاً عن التوقعات الاقتصادية لعام 2020، 24 كانون الأول/ديسمبر، المعلومات متاحة على الرابط http://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3636. ملاحظة: جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي تمت زيارتها في تموز/يوليه 2020.

(2) World Bank, 2019a, Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee meeting, 26 September.

(3) الأونكتاد، 2017أ، *التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: التكاليف المالية التراكمية* (منشورات الأمم المتحدة، رقم E.20.II.D.6، جنيف).

7- وانخفض الاستهلاك العام والخاص في أعقاب النزاع المالي الذي نشب في الفترة آذار/مارس - أيلول/سبتمبر وأعاق نمو الناتج المحلي الإجمالي من جانب الطلب. وقد تضخمت الخسارة بسبب وجود مضاعف مالي كبير، حيث أدت التخفيضات في الإنفاق العام إلى آثار سلبية كبيرة على الناتج. وهذا ما أكده الانتعاش السريع الذي أعقب استئناف تحويلات إيرادات التخليص الجمركي في أيلول/سبتمبر 2019. وفي الربع الأخير من عام 2019، انتعش الإنفاق المنخفض وحدث نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,6 في المائة، مقارنة بالربع الثالث من عام 2019، مما رفع متوسط النمو للعام بأكمله.

8- وفي عام 2019، انعكس إلى حد ما التقدم المالي الذي تحقق. وارتفع عجز الميزانية، على أساس الالتزامات، من 6,3 في المائة إلى 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لارتفاع النفقات التشغيلية وانخفاض الإيرادات في أعقاب النزاع المالي مع إسرائيل. وانخفضت إيرادات التخليص الجمركي بمقدار 65 مليون دولار، مقارنة بعام 2018، وأدى تباطؤ النشاط الاقتصادي الناتج عن ذلك إلى انخفاض الإيرادات من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والجمارك. وبالتالي، زاد انخفاض مستوى الإنفاق الإنمائي المتدني أصلاً، عندما قررت الحكومة تعليق المشاريع الإنمائية المقرر أن تبدأ في عام 2019. وبشكل عام، بلغ العجز المالي 1,4 مليار دولار في عام 2019. ومع وصول الدعم المقدم من المانحين إلى 590 مليون دولار، أصبحت الفجوة التمويلية البالغ قدرها 800 مليون دولار هي الأكبر منذ سنوات[4].

9- وانخفض دعم المانحين للميزانية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث تراجع من 32 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى 3,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. وكان الاتجاه السلبي للمعونة، مقترنا بعدم القدرة على التنبؤ والتقلبات، مصدراً دائماً لعدم اليقين المالي. ويؤدي الانخفاض الأخير في تمويل وكالات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى تفاقم الضغوط المالية عن طريق تقييد النمو الاقتصادي من جانب الطلب وزيادة الضغط فيما يتعلق بالتحويلات النقدية إلى الأسر المعيشية الفقيرة. ويؤدي الإنفاق الاجتماعي والإنساني من جانب هذه الوكالات إلى حفز الاقتصاد وتوفير فرص العمل والخدمات الحيوية. ومن خلال تحفيز النمو الاقتصادي، يفضي هذا الإنفاق إلى زيادة الإيرادات المالية وتخفيف الضغوط على السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بتقديم الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة.

10- ونتيجة لذلك، اعتمدت السلطة الفلسطينية على مصادر محلية لتمويل ثلثي العجز في الميزانية. وتوفر المصارف التجارية نسبة 64 في المائة من التمويل المحلي، ويشكل صافي المتأخرات للقطاع الخاص بقية التمويل. وقد ارتفع الدين العام بنسبة 8 في المائة، ليصل إلى 2,8 بليون دولار، أو 16,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، منها 1,6 بليون دولار في شكل دين محلي.

11- وأدت القيود التي تفرضها إسرائيل على التجارة إلى إعاقة الاقتصاد الفلسطيني والتأثير على إنتاج الصادرات والسلع المستوردة. وتمر جميع الواردات والصادرات الفلسطينية تقريباً عبر الموانئ ونقاط العبور الإسرائيلية، حيث يمكن أن تؤدي التأخيرات والتدابير الأمنية إلى زيادة التكاليف في المتوسط بمبلغ قدره 538 دولاراً للشحنة الواحدة[5]. ويتسبب ذلك إلى حد كبير في استمرار العجز التجاري.

(4) World Bank, 2020, Macropoverty outlook for Middle East and North Africa: Palestinian territories, available at https://www.worldbank.org/en/publication/macro-poverty-outlook/mpo_mena.

(5) World Bank, 2019b, Palestinian territories: Partnership for infrastructure development – annual report, 1 July 2018 to 30 June 2019, available at https://www.worldbank.org/en/programs/palestinian-partnership-for-infrastructure-trust-fund.

وظل العجز التجاري مرتفعاً في عام 2019، حيث بلغ 33,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول).

12- وفي الوقت نفسه، زاد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل، على نحو ما نوقش في الفقرة 5، خلال عام 2019، مع ارتفاع عجز التجارة الثنائية من 3,4 مليار دولار إلى 4 مليارات دولار، حيث استأثرت إسرائيل بنسبة 63 في المائة من إجمالي التجارة الفلسطينية. وفي حين أن صادرات الأرض الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل عبارة عن سلع أولية وسلع مصنعة متدنية القيمة المضافة، فإن الواردات هي سلع استهلاكية نهائية متطورة وسلع معمّرة.

اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: المؤشرات الرئيسية

*2019**	*2018*	*2014*	*2010*	*2006*	*2002*	*1999*	*1995*	
								أداء الاقتصاد الكلي[أ]
0,9	1,2	-0,2	5,8	1,0-	5,12-	8,3	7,1	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)
17 059	16 277	13 990	9 682	5 348	3 556	4 271	3 283	الناتج المحلي الإجمالي، الاسمي (ملايين الدولارات)
19 717	19 064	15 472	10 281	5 771	3 775	5 025	3 723	الدخل القومي الإجمالي (ملايين الدولارات)
21 726	20 563	17 138	12 272	7 062	4 826	5 398	4 122	الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق (ملايين الدولارات)
3 641	3 562	3 357	2 559	1 578	1 182	1 553	1 427	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاسمي (دولار)
4 208	4 172	3 713	2 718	1 703	1 255	1 827	1 618	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الإسمي (بالدولار)
1,6-	1,3-	2,5-	3,1	4,0-	15,0-	4,8	0,2-	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)
3,0-	1,9	1,2-	0,6	2,7-	16,4-	4,6	0,7	نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)
								السكان والعمالة
4,98	4,85	4,55	4,05	3,61	3,23	2,96	2,34	السكان (بالملايين)[ب]
33,0	31,0	26,9	23,7	23,7	31,2	12,0	18,2	البطالة (النسبة المئوية)[ج]
1 010	956	913	743	636	452	588	417	إجمالي العمالة (بالآلاف)
210	202	209	178	147	105	103	51	في القطاع العام
133	127	107	78	55	42	135	68	في إسرائيل والمستوطنات
								الرصيد المالي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
20,2	21,2	19,7	19,9	25,0	8,2	23,4	13,0	الإيرادات الصافية من المتأخرات/إيرادات التخليص المحتجزة
27,2	25,3	29,2	31,8	42,6	28,0	22,1	15,0	الإنفاق الجاري
29,1	27,5	31,0	36,4	48,3	34,2	29,3	25,1	إجمالي النفقات
9,0-	6,3-	11,3-	16,5-	23,3-	26,0-	5,9-	12,1-	الرصيد الإجمالي (على أساس الالتزامات)
16,4	14,6	15,8	19,4	20,4	21,1	20,0	..	الدين العام [د]
								التجارة الخارجية
1 835	1 774	1 405	1 991	1 291	1 051	373	400	صافي التحويلات الجارية (ملايين الدولارات)
2 624	2 579	2 320	1 639	1 046	478	752	562	الصادرات من السلع والخدمات (ملايين الدولارات)
8 368	8 257	6 929	5 793	5 263	2 234	3 364	2 441	الصادرات من السلع والخدمات (ملايين الدولارات)
5 745-	5 678-	4 610-	4 154-	4 218-	1 756-	2 612-	1 879-	الميزان التجاري (بملايين الدولارات)
33,7-	34,9-	33,0-	42,9-	78,9-	49,4-	61,2-	57,2-	الميزان التجاري (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
3 957-	3 433-	2 869-	2 737-	1 887-	886-	1 598-	922-	الميزان التجاري مع إسرائيل (بملايين الدولارات)
23,2-	21,1-	20,5-	28,3-	35,3-	24,9-	37,4-	28,1-	الميزان التجاري مع إسرائيل (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
62,8	64,0	63,0	59,9	46,3	56,9	67,5	83,5	تجارة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل/إجمالي تجارة السلطة الفلسطينية (نسبة مئوية)[هـ]
3,3	3,4	3,1	2,7	2,3	1,9	3,8	4,2	تجارة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل/ إجمالي تجارة إسرائيل (نسبة مئوية)[هـ]

المصادر: الجاز المركزي الإسرائيلي للإحصاء، الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، وزارة المالية الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية.

* تقديرات أولية.

(أ) نقّح الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء جميع بيانات الحسابات القومية اعتباراً من عام 2004.

(ب) باستثناء أرقام السكان، تستبعد جميع البيانات القدس الشرقية بسبب تعذر وصول الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء إلى المدينة.

(ج) يشمل الاستخدام الناقص للعمالة. وفي عام 2019، بدأ المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء في تطبيق القرارات والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل، والتي أسفرت عن كشف معدل بطالة نسبته 25 في المائة لعام 2019.

(د) يشمل الدين العام الدين المحلي والدين الخارجي، ولكنه لا يشمل المتأخرات ودين السلطة الفلسطينية لصندوق المعاشات التقاعدية.

(هـ) تشير بيانات التجارة الإسرائيلية والفلسطينية إلى السلع وإلى الخدمات المتصلة وغير المتصلة بعوامل الإنتاج.

13- ويؤدي نظام قائمة الاستخدام المزدوج، الذي يحظر استيراد تكنولوجيات ومدخلات حيوية، إلى الإضرار بقطاع التصدير. وتتضمن القائمة 56 مادة تتطلب "موافقة خاصة" لإدخالها إلى غزة والضفة الغربية و61 مادة إضافية تنطبق على غزة وحدها. وقد تبينت التكلفة الاقتصادية الكبيرة الناجمة عن قائمة الاستخدام المزدوج، كما هي مطبقة حالياً. ومن شأن تخفيف القيود المفروضة بموجب هذه القائمة أن يؤدي وحده إلى تحقيق نمو إضافي قدره 6 في المائة في الضفة الغربية و11 في المائة في غزة بحلول عام 2015[6].

14- وأدى إغلاق غزو المطول والقيود الشديدة المفروضة عليها إلى القضاء تقريباً على قطاع التصدير فيها. ففي عام 2019، كان حجم الصادرات من غزة ربع مستواه فقط في النصف الأول من عام 2007، قبل فرض الإغلاق والقيود. وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض هذا القطاع لقيود بسبب عدم الوصول إلى التكنولوجيا والمدخلات، ونقص الكهرباء وعدم اليقين[7]. ويرى البنك الدولي أن الصادرات الفلسطينية يمكن أن تبلغ ضعف مستوياتها الحالية لولا القيود التي تفرضها إسرائيل، نظراً لقرب الأرض الفلسطينية المحتلة من أسواق إقليمية كبيرة[8].

15- وحتى قبل ظهور جائحة كوفيد-19، كانت التوقعات الاقتصادية لعامي 2020 و2021 قاتمة. ونفذ الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء عملية محاكاة للاقتصاد استناداً إلى سيناريو مرجعي يفترض استمرار الأوضاع كما كانت عليه في عام 2019 باستثناء تحسن تدفقات المعونة، ووجد وفقاً لهذا السيناريو أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سينخفض بنسبة 0,1 في المائة[9]. بيد أن السيناريو الأكثر واقعية، الذي يفترض حدوث انخفاض في المعونة، وتشديد القيود من جانب إسرائيل، وتأخير إسرائيل تحويل إيرادات التخليص الجمركي، يفضي إلى تدني نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5 في المائة، وزيادة تفاقم مشكلة البطالة. ومع ذلك، يتوقع البنك الدولي دخول الاقتصاد في حالة ركود خلال عامي 2020 و2021 حتى في ظل سيناريو يفترض عدم حدوث أي تغيير في الظروف التي كانت سائدة عام 2019، مما يعني انخفاضاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 3 في المائة[10].

ألف- زيادة وطأة الفقر بفعل التشظي والقيود المفروضة على التنقل

16- تتسبب الحواجز التي تعترض تنقل العمال الفلسطينيين في آثار إنسانية واقتصادية كبيرة. فهي تقسم الضفة الغربية إلى جزر منفصلة عن بعضها تتم السيطرة عليها باستخدام أكثر من 600 نقطة تفتيش وبوابات عسكرية وطرق يقتصر استخدامها على المستوطنين الإسرائيليين. والمنطقة جيم هي الجزء الوحيد المتصل في الضفة الغربية، ولكنها لا تزال تحت سيطرة إسرائيل ولا يمكن للمنتجين الفلسطينيين الوصول إليها، على الرغم من أنها تمتلك أثمن الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الخصبة والمعادن والحجارة، فضلاً عن مناطق الجذب السياحي ومنتجات مستحضرات التجميل. ويتسبب

(6) World Bank, 2019c, *Jobs in West Bank and Gaza: Enhancing Job Opportunities for Palestinians* (Washington, D.C.); World Bank, 2019d, Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee meeting, 30 April.

(7) انظر الرابط https://www.ochaopt.org/content/gaza-blockade-restrictions-eased-most-people-still-locked.

(8) البنك الدولي، 2019ج.

(9) الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، 2019.

(10) البنك الدولي، 2019أ.

جدار الفصل، إلى جانب المستوطنات، في تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة مادياً وإدارياً وقانونياً إلى 227 منطقة منفصلة تفتقر إلى الهياكل الأساسية المتكاملة.

17- وحرية التنقل شرط لا غنى عنه للتمتع بالحقوق الاقتصادية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالعمل والتعليم والرعاية الصحية والحياة الأسرية والمجتمعية. ويمكن أن تمتد القيود التي تفرضها إسرائيل لتشمل تنقل موظفي الإغاثة والمنظمات الدولية والإمدادات، مما يتسبب في التأخير وزيادة التكاليف على نحو يقوض فعالية العمليات ويعيق الوصول إلى المجتمعات المحلية الفلسطينية التي تحتاج إلى التعليم والرعاية الصحية والإغاثة.

18- ويؤدي التشظي والقيود المفروضة على التنقل إلى كبح المنافسة والقدرة التنافسية واجهاض تحقيق وفورات الحجم. ويفضي ذلك إلى تفاوتات في الإنتاجية تتناسب طردياً مع شدة القيود المفروضة في ظل الاحتلال؛ فالشركات في القدس الشرقية أكثر إنتاجية بنسبة 55 في المائة من نظيراتها في الضفة الغربية، في حين أن الشركات في غزة أقل إنتاجية بنسبة 15 في المائة من الشركات في الضفة الغربية[11]. ومن الأمثلة على ذلك تآكل القدرة التنافسية في مجال صناعة الأحجار والرخام، التي تمثل 20 في المائة من الصادرات وتساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل. أما المواقع المناسبة للمحاجر الواقعة في مناطق تسيطر عليها السلطة الفلسطينية فقد استنفدت إلى حد كبير، في حين أن احتياطيات المحاجر الرئيسية في المنطقة جيم لا يمكن للشركات الفلسطينية الوصول إليها. فالحظر المفروض على استيراد بعض المواد والمدخلات يجبر المنتجين على الاعتماد على تكنولوجيات عفا عليها الزمن، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة التكاليف وخنق القدرة التنافسية.

19- ووفقاً لما ذكره الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، فإن الفلسطينيين، حسب بعض التقديرات، يفقدون 60 مليون ساعة عمل في السنة (أي ما يعادل 274 مليون دولار) نتيجة للقيود المفروضة على التنقل، كما يفقدون حوالي 80 مليون لتر من الوقود، في وقت يزداد فيه الاحتباس الحراري سوءاً على الصعيد العالمي[12]. ويقدر البنك الدولي، في تقييمه لتكلفة القيود المفروضة على التنقل، أن تخفيف حواجز الطرق، وهي عنصر واحد من مجموعة أكبر من القيود، كفيل وحده بتحسين الوصول إلى الأسواق بنسبة 10 في المائة، ومن شأنه أن يزيد الناتج المحلي للضفة الغربية بنسبة 0,6 في المائة، وبالتالي، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية كان من الممكن أن يزيد بنسبة 4,1 إلى 6,1 في المائة من مستواه المرصود، في غياب هذه العقبات[13]. وفي عام 2019، كان ذلك يساوي خسارة إجمالية تتراوح قيمتها من 589 مليون دولار إلى 876 مليون دولار. وعلاوة على ذلك، فإن التخفيف شيئاً ما من القيود الأخرى التي تفرضها إسرائيل سيؤدي، بحلول عام 2025، إلى توسيع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 33 في المائة.

20- وخلصت دراسة تجريبية إلى أن عمليات الإغلاق تقلل إلى حد كبير من احتمال الحصول على فرص العمل، والأجور بنظام الساعات وعدد أيام العمل، بينما تزيد من عدد ساعات العمل اليومية. ويعزى جزء كبير من هذا التأثير إلى تدني ربحية الشركات والطلب على العمالة.

(11) البنك الدولي، 2019ج.

(12) معهد البحوث التطبيقية في القدس، 2019، تقييم آثار القيود الإسرائيلية على حركة الأشخاص والبضائع في الضفة الغربية، متاح على الرابط http://www.arij.org/publications/special-reports/305-special-reports-2019/955-assessing-the-impacts-of-israeli-movement-restrictions-on-the-mobility-of-people-and-goods-in-the-west-bank-2019.html.

(13) World Bank, 2018, Obstacles on the road to Palestinian economic growth, Policy Research Working Paper No. 8385.

وتخلص الدراسة إلى أن نقاط التفتيش وحدها تكلف اقتصاد الضفة الغربية ما لا يقل عن 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن وضع نقطة تفتيش واحدة على بعد دقيقة واحدة من مكان ما يقلل إمكانية الحصول على فرص العمل بنسبة 0,41 في المائة، والحصول على أجر بنظام الساعات بنسبة 6,3 في المائة، وأيام العمل بنسبة 2,6 في المائة[14].

21- وقد فُرضت قيود كثيرة على غزة في أوائل تسعينات القرن الماضي. وتم تشديد القيود الإسرائيلية وعد حزيران/يونيه 2007. وقد أثر ذلك تأثيراً كبيراً على اقتصاد غزة وكرّس اعتماد أكثر من 80 في المائة من السكان على المساعدات الدولية. بيد أن هذه المساعدات لم تكن كافية تماماً لمنع الأزمات العميقة المتمثلة في الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والنظافة الصحية والصحة، فضلاً عن نقص إمدادات الكهرباء وندرة مياه الشرب المأمونة.

22- ومن الناحية التاريخية، كانت صناعة صيد الأسماك في غزة مصدراً هاماً لكسب العيش وتوفير فرص العمل والغذاء للسكان. غير أن القيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول إلى البحر، وحظر صادرات الأسماك، والقيود المفروضة على استيراد المعدات الأساسية، قد أثرت على هذه الصناعة. وكثيراً ما يتم حصر صيد الأسماك قبالة ساحل غزة في مسافة تبلغ 3 إلى 12 ميلاً بحرياً بدلاً من 20 ميلاً بحرياً المنصوص عليها في الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (المعروف باتفاق أوسلو الثاني). وفي بعض الأحيان، تُفرض القيود بالقوة، مما يؤدي أحياناً إلى اعتقالات أو إصابات ومصادرة القوارب ومعدات الصيادين الفلسطينيين. وفي نيسان/أبريل 2019، وسعت السلطات الإسرائيلية منطقة الصيد إلى 15 ميلاً بحرياً في جزء من المنطقة الساحلية. بيد أن هناك درجة كبيرة من عدم اليقين. وخلال الفترة بين أبريل/نيسان وتشرين الأول/أكتوبر 2019 وحدها، تم تغيير حدود الصيد 14 مرة، بما في ذلك فرض الحظر الشامل ثلاث مرات. وعلى مر السنين، أدت حالة عدم اليقين والتدابير التقييدية إلى ثني الصيادين عن تطوير القوارب ومعدات الصيد وصيانتها. وبالتالي، فإن هذه الصناعة تعرضت لضربات شديدة بحيث لا يمكنها أن تستفيد من توسيع حدود منطقة صيد الأسماك[15].

23- وارتفع معدل الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة من 25,8 في المائة في عام 2011 إلى 29,2 في المائة في عام 2017، كما بلغ 13,9 في المائة في الضفة الغربية و53 في المائة في غزة في عام 2017. وعلاوة على ذلك، وبحلول عام 2018، تم تحديد 68 في المائة من الأسر المعيشية في غزة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مقارنة بنسبة 53,3 في المائة في عام 2014. وتشير مستويات البطالة المتزايدة، وانخفاض الدعم المقدم من المانحين، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن أزمة الفقر أصبحت أسوأ منذ عام 2017 في كل من غزة والضفة الغربية. وما زالت هناك حالة شديدة من الهشاشة، بحيث يؤدي أي تغيير طفيف في مستوى الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي إلى وقوع نسبة كبيرة من الأسر المعيشية في براثن الفقر. وحسب تقديرات البنك الدولي فإن تخفيض النفقات بنسبة 15 في المائة في الضفة الغربية يزيد من الفقر بنسبة 50 في المائة[16]. ومن المرجح أن يكون حدوث الفقر بفعل تغيرات الإنفاق أعلى في غزة.

(14) M Calì and SH Miaari, 2012, The labour market impact of mobility restrictions: Evidence from the West Bank, Working Paper No. 130, Households in Conflict Network.

(15) انظر الرابط https://www.ochaopt.org/content/gaza-s-fisheries-record-expansion-fishing-limit-and-relative-increase-fish-catch-shooting.

(16) World Bank, 2018, *West Bank and Gaza: Poverty and Shared Prosperity Diagnostic 2011–2017* (Washington, D.C.).

24- وفي غزة، يتفاقم الفقر النقدي بسبب النقص الكبير في المياه النظيفة والكهرباء والخدمات الأساسية الأخرى مثل الصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية. وقد أدت عمليات الإغلاق والقيود وأزمة الطاقة المزمنة إلى تقويض توافر الخدمات الصحية ونوعيتها. ويعني عجز النظام الصحي عن تلبية الطلب أن على الفلسطينيين أن يلتمسوا العلاج في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ومع ذلك، يحتاج المرضى الحصول على تصاريح من السلطات في إسرائيل لمغادرة غزة، وقد ترفض طلبات المرضى ومرافقيهم من أفراد أسرهم.

25- إن سيطرة إسرائيل على 85 في المائة من مصادر المياه الفلسطينية تجبر سكان الأرض الفلسطينية المحتلة على شراء 22 في المائة من احتياجاتهم من المياه من شركة المياه الوطنية الإسرائيلية. وعلى هذا النحو، فإن استهلاك الفرد من المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة هو دون المستوى الموصى به دولياً، أما في غزة، فإن 97 في المائة من المياه التي تضخ من طبقات المياه الجوفية الساحلية لا تستوفي معايير منظمة الصحة العالمية[17].

باء- أثر الاحتلال على المرأة والشباب الفلسطينيين

26- يشير انخفاض الأجور وارتفاع معدلات البطالة إلى الضعف الشديد لسوق العمل. ونتيجة للوضع في غزة، ارتفع معدل البطالة إلى مستوى الكساد في الأرض الفلسطينية المحتلة من 31 في المائة في عام 2018 إلى 33 في المائة في عام 2019، على الرغم من تدني معدل المشاركة في القوى العاملة البالغ 46 في المائة. وبلغ معدل البطالة في غزة 45,1 في المائة في عام 2019، مقارنة بنسبة 14,6 في المائة في الضفة الغربية، في حين يشير التقسيم الجنساني إلى نسبة بطالة تبلغ 39,5 في المائة بين الرجال مقارنة بنسبة 63,7 في المائة بين النساء.

27- ومكّنت التدابير السياساتية المتخذة عام 1967 إسرائيل من الاستفادة من احتياطي العمالة الفلسطينية الرخيصة إما بصورة مباشرة أو عن طريق تأجير مؤسسات فلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة كجهات متعاقدة من الباطن، دون تحمل أي أعباء اجتماعية أو ديموغرافية في كلتا الحالتين. وفي أوائل سبعينات القرن الماضي، كان ثلث القوى العاملة الفلسطينية يعمل في إسرائيل والمستوطنات وكانت دخولهم تمول جزءاً كبيراً من الواردات الفلسطينية من إسرائيل[18]. وفي عام 2019، كان هناك 000 133 فلسطيني، أو 10 في المائة من القوة العاملة في الضفة الغربية، يعملون في إسرائيل والمستوطنات، معظمهم في قطاع البناء الذي كان يمثل ثلثي القوة العاملة، يليه قطاع الزراعة والصناعات والخدمات ذات التكنولوجيات البسيطة.

28- إن وضع الأرض الفلسطينية المحتلة بوصفها احتياطي العمالة الرخيصة لإسرائيل يحد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تطوير ميزته التنافسية. ومن الأمثلة، التي يمكن إصدار أحكام عامة استناداً إليها، القطاع الفرعي للأثاث، الذي أحرز تقدماً كبيراً من حيث الإنتاج والعمالة، فتمكن من زيادة صادراته وحل محل الواردات للسوق المحلية. ومع ذلك، فقد كُبح هذا القطاع إلى حد كبير بسبب استمرار توجه العمال المهرة إلى العمل مع منافسين في إسرائيل يدفعون أجوراً أعلى[19].

(17) انظر الرابط http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=3690.

(18) معهد بحوث السياسات الاقتصادية، 2019أ، فك الارتباط الاقتصادي مع إسرائيل: التحديات والجدوى، ورقة معلومات أساسية، اجتماع المائدة المستديرة 1.

(19) م. جميل، 2018، تطوير القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني وزيادة حصته في السوق: قطاع الأثاث، معهد بحوث السياسات الاقتصادية.

29- وتجري إحدى الدراسات بحثاً تجريبياً في أثر العمالة في إسرائيل والمستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني، وتخلص إلى أن هذه العمالة تزيد دخل عوامل الإنتاج المتحصل عليه من إسرائيل، لكنها تؤدي أيضاً إلى خفض اليد العاملة المتاحة في السوق المحلية، وتضعف حوافز الاستثمار في رأس المال البشري وتؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي[20].

30- وتؤثر ديناميات الاحتلال بطرق مختلفة على المجموعات الديمغرافية والإقليمية، حيث يقع التأثير الكبير على النساء والشباب والسكان في غزة. ونسبة العمال الشباب غير المنخرطين في التعليم أو العمل أو التدريب مرتفعة أصلاً. ففي عام 2013، كانت نسبة غير المنخرطين في التعليم أو العمل أو التدريب من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً من أعلى المعدلات على الصعيد العالمي، وارتفعت إلى 30 في المائة بحلول عام 2015[21]. وتشير ظروف سوق العمل غير المواتية إلى أن المشكلة تزداد سوءاً. وعلاوة على ذلك، في الفترة بين عامي 2015 و2019، شهدت مشاركة المرأة في القوة العاملة، وهي من بين الأدنى في العالم، ركوداً بنسبة 10 في المائة، في حين بلغت مشاركة الرجال في القوة العاملة 70 في المائة. وفي الوقت نفسه، يتقاضى 29 في المائة من الرجال العاملين في القطاع الخاص أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجر الشهري (420 دولاراً) مقارنة بنسبة 35 في المائة من النساء[22].

31- وقبل بداية الاحتلال، كان ثلثا النساء الفلسطينيات تقريباً يعملن في الزراعة[23]. بيد أن هذا القطاع قد تضاءل، مع فقدان الأراضي والمياه، وانخفض نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي من 35 في المائة في عام 1972 إلى 12 في المائة في عام 1995، عند توقيع اتفاقات أوسلو، إلى أقل من 4 في المائة في السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق بالعمالة، تكبدت المرأة الفلسطينية الخسارة الأكبر نتيجة لتدهور القطاع الزراعي، وعدم ظهور فرص عمل بديلة. وعلاوة على ذلك، لا تستفيد المرأة الفلسطينية من فرص العمل في إسرائيل والمستوطنات بقدر ما يستفيد منها الرجال لأن هذه العمالة تتركز في قطاع البناء وهناك صعوبة في التنقل.

32- ولم يقترن تدهور الزراعة بارتفاع مماثل في الصناعة التحويلية، مثلما هو الحال بالنسبة لتجارب التحول الهيكلي الناجحة في بلدان أخرى. وكانت حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 8 في المائة في عام 1972 و20 في المائة في عام 1995، وأصبحت حوالي 12 في المائة في السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، يتركز النشاط الاقتصادي بشكل متزايد في قطاع الخدمات الأقل دينامية وإنتاجية وكثافة في العمالة.

33- وكثيراً ما تتأثر المرأة بشكل كبير ومختلف من جراء ممارسات أخرى مثل هدم المنازل والحواجز التي تعوق التنقل. وفي بعض المناطق، قد لا يسمح الآباء بذهاب الفتيات إلى المدرسة، مما يؤدي إلى

---

(20) J Agbahey, K Siddiq and H Grethe, 2016, Access to Israeli labour markets: Effects on the West Bank economy, available at https://econpapers.repec.org/paper/agsiamf16/243992.htm.

(21) البنك الدولي، 2019ج.

(22) انظر الرابط www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=3679.

(23) I Shikaki, 2019, The political economy of growth and distribution in Palestine: History, measurement and applications, The New School for Social Research, The New School University, available at https://online.ucpress.edu/jps/article/49/2/119/107381/Bibliography-of-Recent-Works16-AUGUST-15-NOVEMBER.

انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم وارتفاع معدلات التسرب بينهن. وتؤدي الآثار التراكمية إلى التأثير في تعليم المرأة ومشاركتها في القوة العاملة، ويزيد من خطر تعرضها للفقر والتهميش[24].

جيم- المستوطنات: من الحقائق على الأرض إلى الضم

34- تشير بيانات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء إلى أن الاحتلال يحرم الشعب الفلسطيني من 55 في المائة من أراضي الضفة الغربية المصنفة على أنها ذات قيمة زراعية عالية أو متوسطة. وتؤكد البيانات أيضاً أن معظم الأراضي القيمة تقع في المنطقة جيم، التي تغطي 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية وما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي ولا يمكن للمنتجين الفلسطينيين الوصول إليها.

35- ومن أجل إفساح المجال لتوسيع المستوطنات في المنطقة جيم والقدس الشرقية، فإن نظام تقسيم المناطق والتخطيط في إسرائيل يقيّد إمكانية حصول الفلسطينيين على تراخيص بناء للأغراض السكنية وغيرها. ولذلك، يضطر الفلسطينيون إلى تلبية احتياجاتهم المتزايدة عن طريق البناء دون تراخيص والتعرض لخطر عمليات الهدم المكلفة[25].

36- وفي عام 2019، هدمت إسرائيل 622 من المباني الفلسطينية في الضفة الغربية أو استولت عليها، منها 127 منشأة مخصصة لتقديم المساعدات الإنسانية. وفي المنطقة جيم وحدها، هناك أكثر من 13 000 أمر هدم رهن التنفيذ، بينها 40 أمراً بهدم مدارس[26]. وكثيراً ما تؤدي عمليات الهدم إلى الفقر والتشريد وفقدان المأوى والحرمان من الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وتضاعفت عمليات تشريد الفلسطينيين في عام 2019، مقارنة بعام 2018، حيث تضرر 914 فلسطينياً، نصفهم تقريباً من الأطفال.

37- وفي عام 2019 وبداية عام 2020، تم تكريس الاحتلال بشكل أكبر عن طريق تسريع توسيع المستوطنات. ووافقت السلطة القائمة بالاحتلال على بناء 457 8 وحدة سكنية جديدة وإنشاء 13 بؤرة استيطانية جديدة. وبحلول نهاية عام 2018، كانت هناك 150 مستوطنة و128 بؤرة استيطانية. وقد بلغ عدد المستوطنين 007 671 بحلول نهاية عام 2018، أي ما يعادل حوالي ربع عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية[27].

38- ويؤدي اقتلاع أشجار الزيتون وإتلافها إلى تقويض مصادر كسب العيش الزراعية للفلسطينيين. ولتيسير التوسع في المستوطنات، عمدت السلطة القائمة بالاحتلال في عام 2018 وحده إلى اقتلاع 122 7 شجرة، ليصل مجموع الأشجار التي اقتلعت منذ عام 2000 إلى أكثر من مليون شجرة[28]. وفي عام 2019، ارتفع معدل اقتلاع الأشجار بنسبة 16 في المائة مقارنة بعام 2018، وبنسبة

(24) مركز المرأة للشؤون القانونية والمشورة، 2019، تقرير مواز للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة السادسة والستون، الاستعراض المتعلق بإسرائيل.

(25) A/74/507.

(26) انظر الرابط https://www.ochaopt.org/content/displacement-more-100000-displaced-gaza-hostilities-and-over-9000-west-bank-demolitions.

(27) الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، 2020، الدكتور عواد يسلط الضوء بالأرقام الإحصائية على الذكرى السنوية الرابعة والأربعين للاحتفال بيوم الأرض، 29 آذار/مارس، متاحة على الرابط http://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3700.

(28) انظر الرابط www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=3457.

تزيد عن 100 في المائة مقارنة بعام 2017[29]. وخلال موسم حصاد الزيتون في عام 2019 (أيلول/سبتمبر – تشرين الثاني/نوفمبر)، سجلت 60 حادثة تم خلالها اتلاف أكثر من 700 2 شجرة وحوالي 160 طن من المنتجات[30].

39- ولا يتطابق جدار الفصل مع الحدود المعترف بها دولياً، بل يمتد داخل الأراضي الفلسطينية، مما يجعله فعلياً جدار ضم للأراضي.[31] ووفقاً للجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، فقد تسبب الجدار في عزل أكثر من 10 في المائة من مساحة الضفة الغربية، وتقسيم 219 بلدة فلسطينية، وعزل 700 2 منشأة، وإلحاق أضرار بـ 300 5 منشأة، وتقويض سبل عيش 000 35 أسرة معيشية[32].

40- وفقد 80 في المائة من المزارعين الفلسطينيين بشكل دائم إمكانية الوصول إلى أراضيهم التي أصبحت بين جدار الفصل والحدود المعترف بها دولياً، أو في منطقة التماس[33]. وبالنسبة للقلة التي ما زال بإمكانها الوصول بصورة محدودة إلى الأراضي، فإن القيود المفروضة تعوق ممارسة الأنشطة الزراعية الأساسية على مدار السنة. ولذلك تأثرت إنتاجية الزيتون وقيمته. وتبين العينات التي أُخذت من 16 شجرة على جانبي جدار الفصل أن إنتاجية الأشجار في منطقة التماس كانت نصف إنتاجية الأشجار على الجانب الآخر من الجدار[34].

41- وأبرز الأونكتاد في تقارير سابقة الآثار السلبية الناجمة عن توسيع المستوطنات وضم الأراضي الفلسطينية، على النحو المحدد في عدة قرارات للأمم المتحدة. وفي 23 نيسان/أبريل 2020، ذكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في إحاطة إلى مجلس الأمن، أن "في 20 نيسان/أبريل، وقع الحزبان السياسيان الرئيسيان في إسرائيل على اتفاق ائتلافي لتشكيل حكومة [و] اتفقا أيضاً على المضي قدماً في ضم أجزاء من الضفة الغربية، ابتداء من 1 تموز/يوليه 2020"[35]. ومن شأن هذا الضم للأرض الفلسطينية أن "يوجه ضربة مدمرة لحل الدولتين" ولآفاق السلام والتنمية الاقتصادية، وأن يؤدي إلى مزيد من الصراع وآثار اجتماعية واقتصادية سلبية[36]. وقد كررت الأمم المتحدة في العديد من القرارات تأكيد موقفها بشأن المستوطنات، مثل قرار مجلس الأمن 476. وأُعيد تأكيد هذا القرار في قرار مجلس الأمن 2334 الذي يدين "جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل إلى جانب تدابير أخرى بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة".

(29) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2020، إنتاج الزيتون يسجل رقماً قياسياً في عام 2019، 28 شباط/فبراير، متاح على الرابط https://www.ochaopt.org/content/record-yield-reported-2019-olive-harvest.

(30) المرجع نفسه.

(31) محكمة العدل الدولية، 2004، *الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، فتوى، تقارير محكمة العدل الدولية لعام 2004*.

(32) الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، 2020.

(33) انظر الرابط https://law.acri.org.il/en/2014/11/24/twosysreport/.

(34) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2020.

(35) انظر الرابط https://unsco.unmissions.org/security-council-briefing-situation-middle-east-including-palestinian- question-2.

(36) المرجع نفسه.

42- وفي 11 شباط/فبراير 2020، ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في ملاحظاته الاستهلالية في جلسة إحاطة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط، أن موقف الأمم المتحدة في هذا الصدد قد تم تحديده، على مر السنين، بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وأن الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الطرفين في جهودهما الرامية إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين و"تحقيق رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام 1967"[(37)].

ثانياً- وقوع جائحة كورونا في ظل اقتصاد مُنهَك

43- لقد بات الاقتصاد الفلسطيني عرضة للصدمات نتيجة للصراع والاحتلال اللذين طال أمدهما. وقد ضربت الجائحة في ظل أوضاع سريعة التدهور في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث أُبلغ عن أول إصابة بالمرض في أوائل آذار/مارس. وتمثلت استجابة السلطة الفلسطينية في إغلاق المؤسسات وتقييد حركة الأشخاص داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وأغلقت بعض البلدات تماماً.

44- وقبل تفشي المرض، كانت التوقعات الأكثر تفاؤلاً لعام 2020 تتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتتجلى قسوة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية قبل الجائحة في الأزمة المالية الخانقة، وبطالة ثلث القوة العاملة، وتفشي الفقر بنسبة 25 في المائة بين الأسر الفلسطينية.

45 ونظراً لفقدان مبلغ 144 مليون دولار سنوياً بسبب الاستقطاعات الإسرائيلية، ستكون للجائحة آثار مالية بعيدة المدى. وسيؤدي تباطؤ الواردات إلى تدني الإيرادات الجمركية، بينما سيؤثر انخفاض العمالة المعروضة، وتجميد الأنشطة الاقتصادية، وتدهور الناتج، على الإيرادات الضريبية من الدخل والأرباح وضريبة القيمة المضافة. وسيزداد أثر انهيار الإيرادات بسبب ما تستلزمه الجائحة من نفقات إضافية تشمل الصحة والأمن والرعاية الاجتماعية ودعم القطاع الخاص.

46- وأعلنت السلطة الفلسطينية عن ميزانية طوارئ تهدف إلى إبقاء الإنفاق العام عند الحد الأدنى، وإعادة توجيه الإنفاق نحو الصحة العامة وضمان توفير التمويل الكافي لوزارة الصحة وغيرها من الإدارات العامة الحيوية، وتوفير شبكة أمان للفئات الضعيفة، وضمان صرف مرتبات الموظفين العموميين والمتقاعدين الذين يعولون ربع السكان.

47- وبحلول منتصف نيسان/أبريل 2020، توصلت وزارة المالية وسلطة النقد الفلسطينية إلى اتفاق يقضي بأن توفر المصارف تمويلاً إضافياً للسلطة الفلسطينية بقيمة 400 مليون دولار خلال فترة ميزانية الطوارئ التي تمتد لستة أشهر. بيد أن الأثر المالي للجائحة والخسائر الكبيرة التي تكبدتها الأسر والشركات يهددان بزعزعة استقرار النظام المصرفي، المفتوح بصورة كبيرة أمام السلطة الوطنية الفلسطينية وموظفيها، حيث تبلغ نسبة القروض التي حصلا عليها 35 في المائة من مجموع القروض المصرفية (3,11 بليون دولار).

48- وكانت السياحة من بين القطاعات الأكثر تضرراً، وسيكون تعافيها من هذه الجائحة أبطأ مقارنة بالقطاعات الأخرى. وقبل الجائحة، كان القطاع يستخدم بصورة مباشرة 4 في المائة من القوة العاملة، وكانت مساهمته في الاقتصاد تتزايد بسرعة خلال السنوات الأخيرة. وفي النصف الأول

(37) انظر الرابط https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2020-02-11/secretary-generals-introductory-remarks-security-council-open-briefing-the-middle-east-delivered.

من عام 2019، سجل القطاع زيادة بنسبة 21 و40 في المائة في عدد نزلاء الفنادق مقارنة بالفترات المماثلة في عامي 2018 و2017، على التوالي[38].

49- وقد أثر التباطؤ العام للاقتصاد وتوقف العمليات وانخفاض المبيعات تأثيراً كبيراً على القطاع الخاص. وبعد شهر من تفشي الجائحة، أعلن ممثلو القطاع الخاص عن خطط لخفض الأجور بنسبة 50 في المائة. وفي الوقت نفسه، فإن فقدان الدخل بالنسبة لـ 000 140 فلسطيني يعملون في إسرائيل والمستوطنات سيحد بشكل كبير من استهلاك الأسر المعيشية ويؤثر على الاقتصاد بأكمله من خلال إحداث صدمة في الطلب الكلي. ويكسب هؤلاء العمال، في المتوسط، أكثر من 2,5 ضعف دخل نظرائهم العاملين في الاقتصاد المحلي، وتمثل أسرهم المعيشية ثلث الاستهلاك الخاص، الذي شكل المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة.

50- وعلى مر السنين، أدى الاحتلال إلى ترسيخ وتعميق اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على التحويلات الرسمية والخاصة من المغتربين، ومن المرجح أن ينخفض كلاهما في أعقاب الجائحة، ومن المتوقع أن يثقل ذلك كاهل ميزانية السلطة الفلسطينية بنفقات إضافية تزيد على 120 مليون دولار في حين أن من المتوقع أن يبلغ دعم المانحين 266 مليون دولار، وهو أدنى مستوى للدعم منذ أكثر من عقد من الزمان. ومع عدم وجود احتياطي لمواجهة الضغوط المالية الإضافية، وبحلول شهر نيسان/أبريل، أي بعد شهر واحد فقط من بدء فرض قيود بسبب الجائحة، انخفضت إيرادات السلطة الفلسطينية من التجارة والسياحة والتحويلات إلى أدنى مستوياتها منذ 20 عاماً. وبالتالي، فإن الفجوة المالية الكبيرة أصلاً التي واجهتها السلطة الفلسطينية في عام 2020 من المرجح أن تصل 1,4 مليار دولار أو أكثر[39]. ويتفاقم الإجهاد المالي بسبب الخسارة السنوية المذكورة أعلاه البالغ قدرها 144 مليون دولار التي تخصمها إسرائيل من الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

51- وفي الوقت نفسه، تعاني غزة من أزمة إنسانية متفاقمة على مدى السنوات الـ 13 الماضية. وبحلول عام 2019، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غزة بنسبة 29 في المائة مقارنة بمستواه في عام 2006، قبل بدء عمليات الإغلاق الطويلة التي بدأت في عام 2007، وبنسبة 39 في المائة مقارنة بالمستوى الذي كان عليه في عام 1994، عندما أنشئت السلطة الفلسطينية. ودفع هذا التدهور السريع الأمم المتحدة إلى التحذير من أن غزة قد تصبح غير صالحة للعيش فيها بحلول عام 2020[40].

52- وفي عام 2019، بلغ معدل البطالة في غزة 43 في المائة، وبلغت نسبة البطالة بين الشباب 64 في المائة، ويعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر البالغ 4,6 دولار في اليوم. ويزيد الفقر والظروف الاقتصادية المزرية وضعف نظام الرعاية الصحية من خطر تعرض غزة لأضرار جسيمة بسبب الجائحة. وقد أدت هذه الظروف إلى تسريع هجرة الأدمغة، مع مغادرة عدد كبير من أصحاب المشاريع ذوي المهارات العالية، فضلاً عن المهنيين في مجالي الصحة والتعليم[41]. وأدى تسرب العاملين في القطاع الطبي الذين غادروا غزة إلى زيادة الضغط على نظام الرعاية الصحية قبل جائحة كوفيد-19.

(38) انظر الرابط www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=3555.

(39) انظر الرابط https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/nickolay-mladenov-special-coordinator-middle-east-peace-25.

(40) الأمم المتحدة، 2012، غزة في عام 2020: هل هي مكان صالح للعيش؟ تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة.

(41) معهد بحوث السياسات الاقتصادية، 2019ب، هجرة الأدمغة من قطاع غزة: التداعيات والحلول الممكنة، ورقة معلومات أساسية، اجتماع المائدة المستديرة 4.

53- وقبل تفشي الجائحة، كان الوضع في غزة يتسم بتدهور النظافة الصحية الأساسية، ونقص المياه النظيفة، ونقص إمدادات الكهرباء، ورداءة مرافق معالجة مياه الصرف الصحي، ونظام رعاية صحية يعتريه القصور بشكل واضح. وفي الوقت نفسه، فإن الكثافة السكانية في غزة من بين الأعلى في العالم، حيث يعيش أكثر من مليوني شخص في مساحة تبلغ 365 كيلومتراً مربعاً، وهناك جزء كبير منها على طول الحدود مع إسرائيل لا يمكن الوصول إليه لأن السلطة القائمة بالاحتلال صنفته منطقة عازلة. وهذا الأمر يجعل من الصعب بشكل خاص الالتزام بالتباعد البدني المطلوب للتخفيف من انتشار جائحة كوفيد-19، ويؤكد الحاجة الملحة إلى مشاركة الجهات المانحة مشاركة فعالة في إدارة الوضع.

54- لقد حاولت مؤسسات شتى التنبؤ بأثر الجائحة. وتختلف تقديرات الخسارة الاقتصادية باختلاف الافتراضات فيما يتعلق بشدة الأزمة ومدتها وطبيعة الاستجابة السياساتية. ومن هذه المحاولات تلك التي قام بها معهد بحوث السياسات الاقتصادية الذي يستخدم نموذج توازن عام قابل للحوسبة لتقدير الخسائر في سياق افتراضات معينة بشأن المتغيرات ذات الصلة. ويقارن معهد بحوث السياسات الاقتصادية بين سيناريوهين أساسيين، حيث يفترض أن الناتج المحلي الإجمالي كان من الممكن أن يحقق نمواً في عام 2020 بمعدل يساوي متوسط معدل النمو في الفترة 2017-2019 لولا جائحة كوفيد-19[42]. ويفترض السيناريو المتفائل أنه كان من الممكن احتواء الجائحة في غضون شهرين بعد أمر الإغلاق في آذار/مارس، مما يمهد الطريق للعودة التدريجية إلى العمل كالمعتاد في الشهر الثالث. أما السيناريو الثاني فافترض أن تمتد حالة الطوارئ لمدة 90 يوماً أخرى ثم ترفع القيود بشكل تدريجي بعد ذلك، ولكن بوتيرة أبطأ. وبالمقارنة مع المعيار المرجعي الأساسي، سينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للضفة الغربية في ظل السيناريو الأول بنسبة 21 في المائة في عام 2020، وسينخفض الدخل العام بنسبة 24 في المائة. وفي ظل السيناريو الثاني، سينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 35 في المائة، وستنخفض الإيرادات العامة بنسبة 33 في المائة[43].

55- ويجري الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء عملية محاكاة اقتصادية انطلاقاً من افتراضات مختلفة تتعلق بمدة الأزمة وشدتها ونطاقها. ومع افتراض أن هناك فترة ثلاثة أشهر قبل العودة التدريجية إلى الوضع الطبيعي، يتوقع الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14 في المائة مقارنة مع خط الأساس[44].

56- وفي الوقت نفسه، يتوقع البنك الدولي أن تتراوح تكلفة الجائحة بين 2,5 و7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[45]. غير أن هذه الإسقاطات مدفوعة بالطلب فقط وثابتة وتستند إلى افتراضات مخففة، ولا تضع في الاعتبار الصدمات من جانب العرض ولا آثار الجولة الثانية.

57- ويشير السجل التاريخي إلى أن تكلفة الجائحة ستكون كبيرة. ففي أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000، نفذت السلطة القائمة بالاحتلال سياسة إغلاق الحدود والإغلاق الداخلي، مما أدى إلى اضطراب واسع النطاق في النشاط الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما هو مبين في الشكل أعلاه، أدى هذا التقييد إلى عكس دورة النمو المزدوج الرقم خلال السنوات السابقة،

(42) معهد بحوث السياسات الاقتصادية، 2020، تقييم أولي للآثار المحتملة للأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الفلسطيني، المرصد الاقتصادي، ملحق خاص.

(43) المرجع نفسه.

(44) انظر الرابط http://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_23-4-2020-forc-en.pdf.

(45) البنك الدولي، 2020.

حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 9,9 و13 في المائة في الأعوام 2000 و2001 و2002، على التوالي. وتحول الانكماش الذي استمر ثلاث سنوات متتالية إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 11 في المائة في عام 2000، و12 في المائة في عام 2001، و15 في المائة في عام 2002.

ألف- التوصيات

58- السلطة الوطنية الفلسطينية غير مهيأة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية البعيدة المدى الناجمة عن جائحة كوفيد-19. كما أنها لن تكون قادرة مستقبلاً على مجابهة هذه الجائحة نفسها أو غيرها. فقد تآكلت مع مرور الوقت قدرتها على التصدي للأزمات المفاجئة، وذلك بسبب الاحتلال والافتقار إلى حيز السياسات والأدوات التقليدية للسياسة الاقتصادية اللازمة لمجابهة الصدمات. ولديها القليل من إمكانية الوصول إلى الاقتراض الخارجي، وحيز مالي محدود للغاية، وليس لديها عملة وطنية أو سياسة نقدية مستقلة. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي لضمان قدرة السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني على الصمود أمام جائحة كوفيد-19.

59- وإلى جانب جائحة كوفيد-19، ومع استمرار تسرب الموارد المالية الفلسطينية إلى إسرائيل وضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، لا يوجد بديل عن دعم المانحين لضمان بقاء السلطة الفلسطينية وقدرتها على توفير الحد الأدنى من الخدمات الحيوية للشعب الفلسطيني.

60- ويمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور رئيسي في تخفيف حدة الظروف السلبية التي يفرضها الاحتلال على الشعب الفلسطيني. وينبغي للمانحين أن يقدموا على وجه السرعة المساعدات التي تمس الحاجة إليها لمنع تفاقم التفكك الاجتماعي والاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويمكن استخدام برامج الإنقاذ الممولة من المانحين لتحقيق استقرار الاقتصاد عن طريق تقديم قروض ميسرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لضمان بقائها، وتوسيع نطاق إعانات الأجور واستحقاقات البطالة لتشمل قطاعات القوة العاملة المتضررة، وتسوية متأخرات السلطة الفلسطينية للقطاع الخاص، وضمان استمرار النظام المصرفي.

61- ويمكن للمجتمع الدولي دعوة إسرائيل إلى الالتزام بأحكام بروتوكول باريس ووضع حد للتسرب السنوي الموثق لما يقدر بمئات الملايين من الدولارات من الموارد المالية الفلسطينية إلى خزينتها، وإلغاء قرارها، الساري منذ مارس/آذار 2019، بخصم 144 مليون دولار سنوياً من الإيرادات الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، يتعين على إسرائيل أن تتحمل مسؤوليتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك إنهاء عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على غزة للسماح، في جملة أمور، باستيراد المعدات الطبية اللازمة، وأدوات النظافة الصحية، وأجهزة التنفس الصناعي وغيرها من الإمدادات. ويتعين على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تعزز رفاه وسلامة السكان الخاضعين لسيطرتها، تمشياً مع أحكام القانون الدولي، من خلال تيسير توفير العلاج للفلسطينيين الذين يحتاجون إلى الرعاية الصحية داخل غزة أو خارجها.

62- وما زالت وكالات الأمم المتحدة تواجه تحديات مالية رئيسية. وفي غياب توفير المزيد من الدعم المالي، سيكون من المرجح إلى حد كبير تقليص أو تعليق الخدمات الحيوية في غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية وخيمة، لا سيما في أعقاب الجائحة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور رئيسي عن طريق توفير التمويل المناسب لضمان تقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والغذاء والتعليم وغيرها من المساعدات لملايين اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما في غزة.

63- وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن الضرر الذي يلحق بالاقتصاد الفلسطيني سيهدد وجود السلطة الفلسطينية في حد ذاتها. إن تكرار وقوع الجوائح والأوبئة والأزمات السياسية والمالية والأزمات المتصلة بالمناخ بوتيرة أكبر، يؤكد الحاجة الملحة إلى إنهاء الاحتلال من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من تنمية القدرات الجوهرية والقدرة على الصمود في مواجهة حالات الطوارئ التي لا مفر من وقوعها في المستقبل. ويمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد عن طريق دعوة السلطة القائمة بالاحتلال إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي.

ثالثاً- المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

ألف- الإطار والأهداف

64- ما فتئ الأونكتاد يقدم الدعم إلى الشعب الفلسطيني، لأكثر من ثلاثة عقود، من خلال البحوث الموجهة نحو السياسات، وتنفيذ مشاريع بناء القدرات والتعاون التقني، وتقديم الخدمات الاستشارية، والعمل على إيجاد توافق آراء دولي بشأن احتياجات الشعب الفلسطيني واقتصاده.

65- وتم توسيع نطاق الولاية الممنوحة للأونكتاد بموجب قرارات الجمعية العامة 20/69، و12/70، و20/71، 13/72، 18/73 و10/74 التي طلبت إلى الأونكتاد أن يقدم تقارير إلى الجمعية العامة بشأن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ويستجيب برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني للفقرة 55(د د) من إعلان مافيكيانو نيروبي، الذي يطلب إلى الأونكتاد "مواصلة تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة وبحث العقبات التي تواجه التجارة والتنمية... باعتبار ذلك جزءاً من التزام المجتمع الدولي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومن أجل تخفيف وطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني". كما يسترشد البرنامج بالفقرة 31(م) من ولاية الدوحة، والفقرة 44 من اتفاق أكرا، والفقرة 35 من توافق آراء سان باولو.

66- ويهدف البرنامج إلى بناء وتعزيز القدرات المؤسسية للقطاعين العام والخاص الفلسطينيين. ويتناول البرنامج القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني والاحتياجات الناشئة من خلال المجموعات الأربع التالية:

(أ) السياسات التجارية وسياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية؛

(ب) تيسير التجارة واللوجستيات؛

(ج) التمويل والتنمية؛

(د) مؤسسات الأعمال، والاستثمار، وسياسة المنافسة.

باء- الأنشطة التنفيذية الجارية

67- استجابة للقرارات المذكورة أعلاه، قدم الأونكتاد في عام 2019 تقريراً إلى الجمعية العامة عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال[46]. ويقيس التقرير التكلفة المالية التراكمية للاحتلال ويلفت الانتباه إلى ذلك ويقيّم الإمكانات التي يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يحققها إذا تم تخفيف هذه التكلفة. وكان للبحوث والدراسات الرائدة السابقة التي أجراها الأونكتاد

(46) A/74/272.

دور محوري في سداد إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية مئات الملايين من الموارد المسربة، فضلاً عن رفع الرسوم التي تفرضها على واردات الوقود الفلسطيني وغيره من الواردات. ويقدم التقرير توصيات محددة لتخفيف هذه الخسائر المالية كشرط أساسي لتحقيق التعافي الاجتماعي والاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

68- وفي عام 2019، أصدر الأونكتاد دراسة تلفت الانتباه إلى الثروة الفلسطينية غير المستغلة من النفط والغاز الطبيعي، بقيمة تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، والتي يمكن للشعب الفلسطيني الاستفادة منها لتعزيز التنمية والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[47].

69- وفي عام 2019، استفاد الأونكتاد من منحة قدمتها حكومة البحرين لإدامة القدرة المهنية لبرنامجه المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ومكّنت المنحة الأونكتاد من تحديث نموذجه الخاص بالقياس الاقتصادي الكلي للاقتصاد الفلسطيني، وتعزيز قدرته على الاستجابة لمختلف طلبات الدعم وتقديم الخدمات الاستشارية لمؤسسات القطاعين العام والخاص الفلسطينية. وقد تم تقاسم النموذج المحدّث مع الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء ومعهد بحوث السياسات الاقتصادية. وسيتيح ذلك للجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء ومعهد بحوث السياسات الاقتصادية تزويد واضعي السياسات الفلسطينيين والقطاع الخاص بأدوات تجريبية لتقييم الجوانب الرئيسية للاقتصاد وصياغة استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

70- وفي عام 2019، واصل الأونكتاد تقديم الخدمات الاستشارية إلى وحدة التنبؤات التابعة للجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، التي تستخدم نموذج الاقتصاد الكلي الذي وضعه الأونكتاد للاقتصاد الفلسطيني ويديرها موظفون فنيون دربهم الأونكتاد. وتستخدم وزارة المالية تنبؤات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء لإعداد الميزانية، كما تستخدمها وكالات فلسطينية أخرى من أجل وضع التنبؤات وتحليل السيناريوهات. واستُخدم هذا النموذج مؤخراً من قبل الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء لمحاكاة الاقتصاد في ظل سيناريوهات شتى تتعلق بجائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، قدم الأونكتاد في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2020 مجموعة من الخدمات الاستشارية إلى معهد بحوث السياسات الاقتصادية تتعلق بوضع النماذج وتقييم الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19.

جيم- التنسيق وتعبئة الموارد والتوصيات

71- واصل الأونكتاد، في عام 2019 تقديم دعمه إلى الشعب الفلسطيني بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، والمجتمع المدني الفلسطيني، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري.

72- وما زال نقص الموارد الخارجة عن الميزانية يحد من قدرة الأونكتاد على الاضطلاع بهذه الولاية وتلبية حاجة السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص والمجتمع المدني المتزايدة للحصول على المساعدة التقنية. ولذا، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى النظر في توفير موارد خارجة عن الميزانية لتمكين الأونكتاد من تلبية الطلبات الواردة في قرارات الجمعية العامة ومافيكيانو نيروبي.

73- وتؤثر الظروف الميدانية السيئة على تقديم الدعم إلى الشعب الفلسطيني. ويواجه موظفو الأونكتاد صعوبات في الحصول على تصاريح الدخول والخروج والتنقل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة.

(47) الأونكتاد، 2017ب، *التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: الإمكانات الفلسطينية غير المستغلة من النفط والغاز الطبيعي* (منشورات الأمم المتحدة، رقم E.19.II.D.10، جنيف).